

مجلة أسئلة ورؤى

مجلة رقم: 03 عدد رقم: 05 و 06

مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN 2830-8794

ISSN : 2773-2975

<https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833>

من الثوران في المنطقة العربية إلى الهبة الشعبية في الجزائر
الجذور التاريخية والخلفيات السوسيو-سياسية

From the Revolt in the Arab region

to the popular uprising in Algeria

Historical roots and socio-political backgrounds

تاريخ الاستقبال 2023-02-11 تاريخ القبول 2023-03-01

arousz@yahoo.fr	جامعة الجزائر 2 - مخبر الدين والمجتمع - الجزائر	الزبير عروس
-----------------	---	-------------

ملخص

موضوع الدراسة هو مقارنة سوسيو-تاريخية لأصناف الثوران الشعبي المستمر الذي تعرفه المنطقة العربية و الذي ارتقى إلى مرحلة أعلى مع الهبة الشعبية التي تعرفها الجزائر منذ 22 فبراير 2019. سنناقش هذه الأخيرة تدرجا وفق جملة من المحاور، نركز فيها أولا على الامتداد الخارجي «exogène» للثوران في المنطقة العربية يليه ناقش على المستوى الداخلي «endogène» لتوضيح مآله الذي لم يصل إلى عمق التغيير الذي يبرر تصنيفه ضمن الثورات الديمقراطية. أدى هذا المآل إلى تضخم جوهر أسبابه و تنشيط فعله المفجر و من ثم بروز حركات غير ذراعية توصف بالجديدة مثالها الهبة الشعبية في الجزائر التي تتميز بالانتشار المعمم، النهج السلمي، المشاركة الجماهيرية المتنوعة من حيث المكون الاجتماعي والانتماء الثقافي و السياسي. قضايا هذه الهبة، سنعالجها وفق مسلمة الاستمرارية التاريخية للحركات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ الثمانينات مع محاولة إبراز خصائص قياداتها الافتراضية المستقلة وتلك المنظمة المتدافعة إيديولوجيا على مستوى كتل الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني ثنائية الانتماء. نتطرق في النهاية الى طبيعة الوعي الجديدة المسئول و الداعي إلي تسكين الهبة الشعبية مرحليا مع ديمومة النضال السلمي من أجل التغيير وفق أساليب تتناسب مع طبيعة وظروف المرحلة.

مجلة أسئلة ورؤى

arousz@yahoo.fr

جامعة الجزائر 2 - مخبر الدين و المجتمع - الجزائر

الزبير عروس

الكلمات المفتاحية: الثوران. «الحراك». الثورة الديمقراطية. الهبة الشعبية. الحركات الاجتماعية الجديدة. الربيع الأوليغارشية. الرسكلة السياسية.

Abstract

This study is a comparative socio-historical approach to the varieties of the popular uprising that the Arab region has known and which has risen to a higher stage the popular uprising "HABA" that Algeria has known since February 22, 2019.

We will discuss it gradually through a number of axes. First, we will focus on the external extension "exogène" of the revolt in the Arab region, followed by a discussion at the internal level "endogène" to clarify its fate, which did not reach the depth of change that justifies its classification within democratic revolutions.

This prospect led to an enlargement of its cause's essence and the revitalization of its detonating action, and then the emergence of non-armed movements, described as new, such as the popular uprising "HABA" in Algeria, which is characterized by generalized diffusion, peaceful approach, and diverse public participation in terms of gender, cultural and political affiliation.

The issues of this uprising will be discussed according to the postulate of the historical continuity of the social movements that Algeria has known since the eighties with an attempt to highlight the characteristics of its hypothetical and independent leaders and that ideologically flouting organization at the level of political party blocs and civil society organizations of dual affiliation.

Finally, we deal with the nature of a new responsible awareness, which calls for the temporary endowment of the popular "HABA" with the perpetuation of the peaceful struggle for change in accordance with methods in adequacy with the nature and circumstances of the stage.

Keywords : Révolte »Elharak « - Popular movement .The Democratic Revolution . Popular uprising Sursaut New social movements الربيع Rent. Oligarchy. Political Recycling.

مقدمة

«عدو الحقيقة ليس الجهل بل اليقين المطلق»

الهزات الشعبية المستمرة تعرفها المنطقة العربية و التي أخذت شكل الثوران المعمم منذ سنة 2011، تنعت حيناً بالثورات الشعبية الديمقراطية[1] و بثورة الربيع اقتباساً من بعض المحاولات الأكاديمية التي تناولتها عن بعد دون سند تاريخي على المستوى الخارجي العام والداخلي الخاص[2] ليصل مستوى التفائل الى وصفها حيناً بثورة « اليسمين » و أخرى بثورة « الإبتسامة » تمثلاً مع ثورات منطقة دول البلطيق والمخملية عرفتها دول أوروبا الشرقية الأنظمة السياسية ذات النسق السياسي المماثل لنسق الأنظمة العربية، لذا في هذه المقاربة السوسيو-تاريخية نحاول محاورة بتأني النعوت السالفة الذكر خاصة في ما يتعلق بالهبة التي تعرفها الجزائر مع إعتقاد مصطلح « الثوران erévolt » كمصطلح إجرائي عند الحديث على موجة حركات الثوران الشعبي على مستوى المنطقة العربية و التي نرجع أصنافها الحركية من الناحية التاريخية الى ظروفها الموضوعية و الى ديناميكية التفاعل مع مثيلتها التي عرفتها على المستوى الخارجي أنساق الأنظمة ذات الخصائص المشتركة مع الأنظمة السياسية في المنطقة العربية المنطقة العربية هنا يطرح جوهر إشكالية الموضوع وملخصه هل حركات الثوران الشعبي في المنطقة هي استثناء تاريخي ؟ أم هي نتيجة حتمية وموضوعية، لجملة من العوامل و الأسباب الداخلية ذات العلاقة بالطبيعة الهيكلية للأنظمة العربية ، أسباب أدى تضخمها على مستوى الحياة الاجتماعية والممارسة السياسية إلى احتباس متعدد الأوجه وصل إلى درجة الضغط المفرط على المستوى المادي و المعنوي على الفرد و الجماعة ، إفراط نشط «الفعل المفجر» أشعلته كتلته السوسيوولوجية جديدة غير منسجمة على مستوى السلمية الاجتماعية و الانتماء الثقافي و السياسي ليأخذ هذا الفعل المفجر شكل الثوران شعبي أخذ مداه الأعلى معالها الشعبية التي تعرفها الجزائر و التي سنعالج خصوصية فوارقها البيئة باعتماد « براديفم paradigme » يتناسب مع تدرج المسار التحليلي المعتمد والمسند مضمونها بسؤولية من التجربة و المعاشية الميدانية الذاتية إلى جانب جملة من نصوص ووثائق مخرجات فواعل الهبة الشعبية الحزبية و منظمات المجتمع المدني التي سنعتمد مخرجات نصوص مبادرتها كصدر أساسي لشرح تفاعلها مع مطالب مسيرات الهبة الشعبية.

أصول وامتداد الثوران الشعبي :

الثوران الشعبي «révoltPopulaire» في المنطقة العربية ليس بدعة ولا هو معزول عن العالم من ناحية الديناميكية التاريخية بل يدخل ضمن منطق التأثر والتأثير المتبادل مع الهزات الشعبية الخارجية exogène التي عرفتها ولا تزال دول الأنظمة التسلطية ، ثوران أخذت شكل الثورات الديمقراطية ضد الأنظمة التسلطية في أكثر من 90 بلد [3] أولها كان مع الحالة البرازيلية سنة 1974، ثم ثورة الورود البرتغالية وثورة الحرية اليونانية لتمتد الى جملة من الدول على مستوى القارات الأربعة وتمس الأنظمة ذات الطبيعة الهيكلية والأسباب المشتركة مع بعض الأنظمة في المنطقة العربية وهي ذات طبيعة الأسباب التي أدت على المستوى الداخلي endogène التي إلى ثوران شعوب المنطقة مشرقاً ومغرباً.

لثوران الشعبي في المنطقة العربية وسؤال الثورة الديمقراطية

هذا الثوران الشعبي من الناحية التاريخية و الواقع السياسي الموضوعي الذي آل إليه، لا يمكننا من وصفه أو «نمذجته» في إطار حقبة «الثورات الديمقراطية» التي غيرت أسس أركان الأنظمة و عدلت نسق قيمها السياسية و التي غيرت في ذات الوقت آليات إنتاج و إعادة إنتاج رموز نخبة السياسية ، أي أن موجة الثوران الشعبي الثانية التي يؤرخ لها بنهايات سنة 2011 لم تغير الطبيعة الهيكلية للأنظمة في المنطقة العربية و لم تؤدي إلى تعطيل الآليات تساعد على استمرارها وإعادة استرجاع المكاسب التي تنازلت عنها لمصلحة شعوبها في لحظة ارتباكها ، بل يمكن القول أنه من غير الناجع منهجيا وصف هذا الحراك الشعبي ب«الثورة» دون الأخذ بالاعتبار طبيعة نخب القوى السياسية و الاجتماعية البديل التي عوضت سابقتها [6] و هي من ذات الطبيعة و و لها الخبرة و فن السياسة التي مكنتها من إعادة إنتاج ورسكلة أسس الأنظمة بوسائل و أدوات تقنية ديمقراطية و منها الانتخابات على تنوعها التي تلصق بها صفة المشاركة الجماهيرية لكسب شرعية قانونية مطعون في مصداقيتها.

هنا تجدر الإشارة أن تحول الثوران الشعبي إلى ثورة حقيقة وعميقة تخوف و يتخوف منه حتى دعاة التغيير من المعارضة الوطنية و الديمقراطية ونموذجها ثلاث حالات مترادفة من حيث التاريخ هي الحالة الجزائرية، التونسية و خاصة المصرية ، مرد هذا التخوف ترجعه بعض مكونات المعارضة الليبرالية و اليسارية إلى كون القوى السياسية المتدافعة معها أيديولوجيا لا ترى في إمكانية الإصلاح إلا جانبه الإجرائي لا جوانبه الفكرية و قيمه الفلسفية العميقة التي تدعو إلى التسامح و الحريات في كل أبعادها الفردية و الجماعية.

هذا التخوف بالنسبة لما يسمى بالقوة الوطنية حجتهم المحافظة على الثوابت الوطنية و شعارها المزدوج نوفمبرية من ناحية المرجعية التاريخية و بديسية من ناحية الخصوصية الثقافية في بعدها اللغوي و الدينية المتمثلة في المذهب المالكي و العقيدة الإشعرية حصرا إلى جانب ذريعة ضرورة تجنب الفوضى وهاجس التلويح بالتدخل الأجنبي الذي يعطي الذريعة لبقاء الجيش على رأس السلطة حماية للوطن و يكرس نظام حكم العسكر الذي يصعب التخلص نتيجة مباركته من طرف القوى السياسية التي تسوغ لنماذج دستورية و أحكام قانونية لا تختلف من حيث روح الدلالة عن الدساتير و الترسنة القانونية للأنظمة الدكتاتورية بل في بعض الحالات ترفض حتى تعديل بعض موادها المعطلة للحريات العامة و الفردية بحجة الخوف على قيم الانتماء الحضاري و مبادئ الدين العقائدية و الأحكام الفقهية ذات الأصول الاجتهادية التي توصف عادة بالمرجعية الدينية الوطنية كما هو عليه في الحالة الجزائرية، هذا الموقف يجعل بعض اتجاهات المعارضة في خط معاكس لمطالب التغيير التي نادي و ينادي بها شباب ثوران الشعوب العربية و منهم شباب الهبة الشعبية في الجزائر و شعاره العميق الدلالة : « مدينة مشي عسكرية» و شعار « الجزائر حرة ديمقراطية » شعران يعتبران جوهر التحول الديمقراطي الذي تعتبر الحرية بمفهومها الواسع الفردي و الجماعي أهم مؤشراتهما و بدونها لا يمكن الحد من ثورة ديمقراطية حقيقية بالمطلق.

الهبة الشعبية وجوهر الأسباب الديمغرافية و الاقتصادية:

خطيئة العهدة الخامسة تعتبر السبب الدافع الأول المفجر للهبة الشعبية التي قادتها كتلة اجتماعية مترابطة وجدانيا كانت تعتبر متناقضة في ما يخص الحالة الجزائرية نتيجة فتوية المطالب الاجتماعية و خصوصية المطالب الثقافية التي يتحكم فيها البعد الجغرافي و و تفرع و لائها السياسي نتيجة تدافع إيديولوجيات الانتماء الحزبي، لكن الثوران الشعبي الذي تعرفه الجزائر والذي قادته فئته العمرية النشطة ، أسبابه الجوهرية تكمن في طبيعة سياسة الاقتصاد الريعي التي أعتمدها

نظام ما بعد مرحلة الاستقلال، هذه السياسة مكّنت لاحقا فئة الأليغارشيا Oligarchy من الهيمنة عليه في تحالف مع النخب السياسية الحزبية، البيروقراطية و العسكرية، هذه الثلاثية سيرت هذا النموذج الاقتصادي وفق منطق زبائي وتوجهات انتقائية جوهرها سياسة المُحبات القائمة على خاصية الانتماء و درجة الولاء مما أدى إلى إقصاء الفئات الاجتماعية الأكثر نشاطا خاصة فئة الشباب و منهم على وجه التحديد الشريحة العمرية ما بين 25 و 30 و التي تمثل من 50 إلى 60% و أكثر [7] من مجموع سكان الجزائر، هذا الاقتصاد الريعي مهما كانت قطاعاته يتعارض و روح الإنماء الاستيعابي لليد العاملة و كذا لم يحقق الأمن الإنساني لأن من سماته أنه اقتصاد غير منتج للثروة، فهو اقتصاد ريعي مما يجعله لا يتحمل إمكانية إستعاب اليد العاملة من الشباب المتخرج حديثا، إنها الفئة التي شاركت في الهبة الشعبية في الجزائر تحديدا بالمبادرة و القيادة و التي كانت في حالة بطالة دائمة أو دفعت إلى النشاطات الاقتصادية لمهمشة غير الرسمية و أصبحت تمثل جوهر البنية الفئوية لاقتصاد الشارع و ممارسته غير المنضبطة تنظيميا ورمز النفور الموسع من التنظيمات المجتمعية السياسية النقابية و الجموعية التي غدت تعاني من عجز هيكلية على مستوى طرق نضالها التي أصبحت لا تتماشى و حالة الاحتقان المركب الذي الذي تعاني منه هذه الفئة، احتقان تجاوزت حدود نضال التظلم و المطالبة بالحقوق لدى دوائر النظام مما جعل الخيار الأوحده للفئات الاجتماعية الواسعة هو الشارع كفضاء غير منظم للفعل السياسي المعارض بالرغم من مخاطره الأمنية و انحرافاته غير المدروسة لكن مسيرات الهبة الشعبية أكدت عكس هذا التخوف الذي استمد مشروعية طرحه من تجارب التاريخ الحركات الاحتجاجية السابقة تجربة أحداث أكتوبر وتوابعها في فترة التسعينيات لذا كان الانسجام و التضافر ضرورة مرحلية بين مكونات هذه الفئة النشطة المتعددة المتنوعة المملح السيولوجي التي انتفضت قيم ثقافة النصر الجماعية الراسخة، هذا المعطي هو الذي يبرر وصف مصطلح الثوران الشعبي الذي تعرفه الجزائر منذ 2019 «بالهبة الشعبية» الذي اعتدناها كمفهوم مركزي في هذه الدراسة.

الهبة الشعبية في الجزائر والحركات الاجتماعية التقليدية، محاولة تنظير:

الثوران في المنطقة العربية و منه الهبة الشعبية التي تعرفها الجزائر ليس إستثناء تاريخي، الاثنان نتيجة تفاعلية على المستوى المد الخارجي و نتيجة طبيعية و موضوعية الجملة من العوامل و الأسباب الداخلية التي تتميز بها البنية الهيكلية للأنظمة العربية عامة و الجزائر خاصة، أدى تضخ هذه الأسباب على مستوى الحياة الاجتماعية و الممارسة السياسية إلى احتباس متعدد الأوجه و وصل إلى درجة الضغط المفرط قاد إلى تنشيط «فعلها المفجر» أشعلته كتلته السوسولوجية جديدة غير منسجمة على مستوى السلمية الاجتماعية. الانتماء الثقافي و السياسي كما أسلفنا القول لتصبح العناصر المتفردة من هذا الكتلة السوسولوجية رمز لقيادتها الخفية clandestin من ناحية التوجيه و التأطير الميداني المتعدد الانتماء التنظيمي، وسائلها تكنولوجية و سائط التواصل الاجتماعي التي مكّنت عناصرها المتفردة و الموزعة جغرافيا على مستوى التراب الوطني من التخلص من هيمنة أطر تنظيمات أحزاب المعارضة السياسية التقليدية المكلسنة و نخبها المتدافعة على مستوى ثنائية توجهاتها الأيديولوجية، إنها القوة النشطة الجديدة التي خرجت من كمونها و التي تعتبر ميزة النسيج الاجتماعي المشارك في مسيرات هذه الهبة الشعبية في بل القوى الحية التي أصبحت بحكم التكوين و الواقع الإعلامي الجديد، تعتبر من أكثر الشرائح الاجتماعية و عيا بحالة الوطن و قضاياها الكبرى الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية. و عليه هذا الحركة المكثفة جماهيريا من حيث المشاركة و الانتشار الأفقي الحاد و الأفقي الموسع الوصف لها الأنسب «الهبة Sursaut» الذي نوظفه ا كمفهوم مركزي سوسولوجي بعد نقله من تخومها الأثروبولوجية و تجريده من شحنته

الكلونيالية[8] لأن السبب الأول لفعالها المفجر هو الشعور بالإهانة نتيجة قرار العهدة الخامسة للرئيس المغيب صحيا و إن كان يوصف في الدراسات الثقافية الأنثروبولوجية الدراسات لحظات المساندة و التأزرة العفوية المؤقتة بين أفراد الجماعة الواحدة عند الحاجة المادية و المعنوية و لا تكتسي لحظات الإسناد و المؤازرة هذه طابع الاستمرارية، لذا كانت ضرورة الحاجة الى تكيفه سوسولوجيا لأن التكتف و التظلمان بين الجماعات متعددة المتعدد الملمح و الإنتماء الإجتماعي و الثقافي ، أخذ مع مسيرات في 22 فبراير السلمية طابع الاستمرارية الزمنية و الاتساع الجغرافي الأفقي و العمودي.

خاصية الاستمرارية، السلمية و القدرة على توليد المطالب المتعددة و الموحدة للجماعة المنتفضة في ذات الوقت تبرر تصنيف مسيرات هبة الشعب الجزائري 22 فبراير 2019 من ضمن حركات التغيير الجديدة [9] لأنها تمثل حدث غير مسبق في تاريخ الجزائر الاجتماعي و السياسي مقارنة مع الحركات المطالبة الاجتماعية و الثقافية التي عرفتها الجزائر ما بعد فترة مركزية حكم السبعينيات و بداية حكم الليبرالية القائمة على اقتصاد الربيع مع بداية سنة 1980 و سنة 2011 فترة عرفت جملة الحركات الاجتماعية توصف بالتقليدية لأن خاصيتها الأبرز ثنائية المطالب، الأولى منها كانت انتفاضة «الربيع القبائلي» ذات المطالب الثقافي 20 فبراير من سنة 1980 التي قادها شباب الجامعات المنطوي تحت الحركة الثقافية البربرية ثم انتفاضة طلبة المرحلة التعليم الثانوي في مدينة قسنطينة سنة 1986 و المتعلقة بتعديل المناهج الدراسية و الثالثة انتفاضة أكتوبر 1988 التي فرضها البؤس الاجتماعي المثكل و نزاع الاحتقان السياسي بين زمر النظام الذي تحول إلى صراع معلن حول مطلب الإصلاح السياسي و اتجاهاته الأيديولوجية و نموذجه الاقتصادي ، هذه الانتفاضة الغير مؤطرة Soulèvement أجبرت نخب نظام الحزب الواحد على القيام بإصلاحات سياسية بالانتقال إلى التعددية الحزبية المفرطة التي أدت عكس ما كان مخطط لها و أدخلت الجزائر في عنف التسعينيات و مأسية الإنسانية و أثاره الاقتصادية المدمرة التي زادت من البؤس الاجتماعي و الاحتقان السياسي و التي أوصلت إلى حركة أفريل سنة 2001 التي إمتزج فيها المطالب الثقافي اللغوي بالمطلب السياسي الديمقراطي و كانت نتيجة الرجوع إلى عصر الأحادية في إطار من التعددية الشكلية التي أعتمدت بعد دستور 1989.

الحركة الاجتماعية الاحتجاجية في طابعه التقليدي ازدادت كثافة بالرغم من البحبوحة المالية نتيجة إرتفاع أسعار البترول، هذه البحبوحة المالية ضخمت من ظاهرة الفساد المعتم الذي خرج للعلن و من نماذج تلك الحركات الاحتجاجية الاستعراضية المكثفة التي عرفتها الجزائر ابتداء من شهر مارس سنة 2011 على و التي وصل عددها على سبيل المثال لا الحصر 70 حركة من كل الأصناف و أخذت صفة التعميم [10] هذا الرقم مثل ما بين 2 الى 3 تحرك يوميا و هو ما يدل على عمق حالة التذمر العميق على المستوى الاجتماعي و السياسي و على مستوى كل القطاعات بما فيها القطاعات السيادية مثل رئاسة الجمهورية، وزارة الدفاع، الداخلية و المصالح الإدارية التابعة لها ، ميزة هذه الحركات الاحتجاجية أنها حركات غير منظمة و متنقلة من حيث الزمان و المكان قوتها النشطة تتكون من الشباب النافر من كل أشكال التنظيم، حركات إجتماعية أحادية المطالب مثل السكن تركيبها الفئوية النشطة الشباب العاطل، طلاب الجامعات، سكان الأحياء الشعبية الفقير الخ... و من أهم ميزتها كذلك أنها حركات متحركة على مستوى ربوع الرقعة الجغرافية الوطنية و لكن غير متصلة و مستمرة لمدة زمنية طويلة كما هي عليه مسيرات كما هي عليه مسيرات الهيئة الشعبية.

مهما تكن الحركة الاحتجاجية و الانتفاضات الشعبية التي عرفتها الجزائر قبل الفترة الآنية المذكور تبقى ميزتها الأهم الإستمرارية المتقطعة [11] باستمرارية أسبابها لكنها في ذات الوقت، تتميز بقصر المدة، عدم التأطير الحزبي و الجمعوي النقابي وفق برنامج للتغير الجذري، و غير موجه بصفة و بشكل مدروس لتحقيق المطالب الاجتماعية و السياسية المشروعة، حركة تميزت بسيطرة عنصر الشباب المشحون على مجمل مجرياتها، لكنها لم تفرز قيادات شبابية مما يجعلها من ناحية المقارنة في حالة من التعاكس مع التجربة التونسية و المصرية، هذا الأمر قد يفسر بضعف و ليس عنصر الشباب ذوي التكوين و التعليم المناسب مما جعلها من حيث التصنيف حركة غير منضبطة تنظيميا و ليس لها مطالب سياسية محددة و ليس لها صلة بتجارب ووسائل الاحتجاج التي اعتمدت في بلدان مماثلة من ناحية الأسباب و طبيعة النظام السياسي.

لذا يمكن تصنيفها بدون حرج ضمن السياق العام للحركات الاحتجاجية التقليدية التي عرفها البلدان ذات النسق النظام السياسي.

الهبة الشعبية والاستمرارية التاريخية

تبقى هنا ضرورة القول أن الهبة الشعبية التي تعرفها الجزائر ماهي إلا استمرارية تاريخية للحركات الاحتجاجية التي سبقتها، الذراعية منها و السلمية و هي نتيجة موضوعية في ذات الوقت لتراكم سياسات نظام فاسد و مفسد عرفته الجزائر بعد 1962 و الذي تميز منذ بدايات تأسيسه بصراع العصب و الذي كانت مؤشرات الأولى التدافع الأيديولوجي في مؤتمر طرابلس ثم ما لبث أن تحوّل هذا التدافع لاحقا إلى صراع على السلطة في شكل فتنة كبرى عرفت بأحداث مارس 62 [12] و التي كان من نتائجها استيلاء جماعة ذراعية على السلطة إستمدت شرعية ممارساتها و تمكّنها من السلطة بالاعتماد على تاريخ المشاركة في ثورة التحرير الوطنية، ثورة حررت الوطن ولم تحرر المواطن من سياسات الهيمنة والإقصاء التي مستها ما كان يعرف ب«الجامعة» في الخطاب التاريخي الجزائري المعاصر ، بل جعلت منه هذه الجماعة مواطنا هائماً يبحث عن سبل العيش الأولي بدلاً من عيش المواطن الحر الذي يستمد حريته من تاريخ نضاله الوطني من أجل الإعتاق والعيش الكريم، لذا كان الشعار المركزي للهبة الشعبي يتوق و يهدف إلى التخلص من عبث نخب التسلط والفساد والنهب المعمم و هو شعار «يتنحواوقاع» و الذي يعني باللهجة الشعبية قلع رموز النظام من الجذور.

وسيلة النضال الأساس لهذه الهبة الشعبية، المسيرات السلمية والسلوك الحضاري بكل معانيه من حيث الانضباط واحترام الآخر المشارك بصرف النظر عن انتمائه من حيث النوع الاجتماعي والقيم الثقافية، هبة شعبية موحدة على مستوى التركيبة السكانية والشعارات هدفها الأسمى التغيير الجذري لنظام ممارسة نخبه السياسية التي تتعارض كلياً مع نصوص ومبادئ ثورة التحرير الوطني هنا تجدر الإشارة أن الهبة الحالية لم تكن بدايتها التاريخية جمعة 22 فبراير 2019 ولا مكان انطلاقها ساحة البريد المركزي في الجزائر العاصمة، بل بدأت في شكل فعل مفجّر في 16 فبراير من مدينة خراطة ذات الرمزية التاريخية التي استمد الشعب الجزائري من مآسي أحداثها سنة 1945 أولى خطوات وعي نضاله المسلح من أجل الإعتاق والتحرر، لتمتد مباشرة لمنطقة الأوراس و مدينة خنشلة تحديدا في 19 فيفي 2019 لتعم لاحقا كل عموم الوطن ابتداءً من 22 فبراير 2019 لتصبح ساحة البريد المركزي بالجزائر العاصمة رمز لتلاحم مكوناتها المتنوعة و المنسجمة في ذات الوقت على مستوى ربوع الوطن و لمدة سنة كاملة لم يعطل فعلها النضالي المتسلسل إلا جائحة القرن التي فرضت على مكونات نشاطها ضرورة تسكين مسيرتها لا توقفها وعيا إلى حين و هو موقف يبرر وصفها و تصنيفها ضمن الحركات

الاجتماعية الجديدة. تصنيف يستمد وجاهته من طبيعة الشعارات السياسية التي رفعت و مثلت وحدة إجماع بين جميع الكتل السوسولوجية المتناقضة من حيث الانتماء الثنائي المتدافع أيديولوجيا و و الثنائي الحزبي المتصارح سياسيا في شكل تنازع بين قيادتها في محاولة للتريع على مشيخة الهبة الشعبية. فعلا هي هبة شعبية ه تمثل حالة استثناء في التاريخ الاجتماعي و السياسي للمنطقة العربية من حيث التزامن و الاتساع الجغرافي الممتد بسلمية أفقيا و عموديا على مستوى الرقعة الجغرافية للجزائر الى جانب بعدها المتمدن و المتسامح حتى أصبحت توصف بثورة الإبتسامه تمثلا مع ملازمها التونسية و إلى حد ما المصرية مع الاختلاف من ناحية مصدر أسلوب النضال و طبيعة المآل.

الهبة الشعبية و الفعل المفجر: الدوافع و مشروع العهدة الخامسة:

المقصد من مصطلح « الفعل المفجر » المعتمد في هذه الورقة هو الفعل الأول الذي يتحول في مدة زمنية قياسية الى انتفاضة عامة و في حالة الخصوص يرمز حرق الذات في الحالة التونسية و مشروع العهدة الخامسة في الحالة الجزائرية و كليهما أدت تراكمات اسبابها الى تنشيط هذا « الفعل المفجر » الذي تحول الى ثوران في تونس و هبة شعبية عامة في الجزائر و كليهما يرجع الى اسباب متراكمة ناتجة عن السياسات المنحرفة التي مورست من طرف زمر النظام التي اصبحنا توصف في الخطاب السياسي الجزائري ب«العصابة» و التي عملت منذ سنة 1999 ولمدة عشرين سنة على تعطيل كل المؤسسات الدستورية و السطو على صلاحياتها و جعلها في خدمة قوى الفساد، من خلال منظومة دستورية مكرسة لحكم الفرد الواحد، و تحويل السلطتين التشريعية و القضائية إلى أجهزة و أدوات في خدمة أذرع الفساد مع العمل بالمنهج على تعطيل أدوات الرقابة و المحاسبة، ممارسات أدت إلى أزمة أخلاقية تمثلت في التفكيك المنهج للنسيج الاجتماعي تجسد في سلوكيات اللامبالاة، الفساد المعتم و الممارسات الزبائنية الإقصائية التي عمقت الفوارق الاجتماعية نتيجة و سحق الفئات الأكثر هشاشة مع بروز طبقة من المنتفعين من الربح لوثت الممارسة السياسية و الوظيفة الإدارية الإدارية بتوظيف سطوة المال الفاسد الذي مكن رموز الأليغارشية من التحكم بفاعلية في مفاصل الدولة و صناعة القرار السياسي و الاقتصادي ، هذه الفئة الهادفة على مجالات نشاطها دون سابق تجربة، غزت الساحة السياسية بواسطة الانتخابات الممولة من طرف «أل» شكاره* هي التي مكنت أسماء العشرات من رجال الأعمال الذين ينتمون بحكم المصلحة الى رباعية أحزاب الموالاته و هي: حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الديمقراطي، الحركة الشعبية، حزب أمل الجزائر « تاج » أن يكون لها الغلبة على مستوى الممارسة البرلمانية. فكانت النتيجة احتكار رجال أعمال المال الفاسد مجالات الاستثمار الرعي و بنو مؤسساتهم الاسمية الضخمة من إفراط مخرجاته النقدية ، مخرجات وفرت لهم الإمكانيات لتأسيس القنوات التلفزيونية الإعلام المكتوب الخاص لمصلحتهم إلى جانب المواقع الإخبارية التي جعلوا من مناصبها وسيلة في خدمة نشاطاتهم الاقتصادية. كما مكنتهم الشكاره. «أكياس مادة السميد الكبير الحجم و المعبأة بالأوراق النقدية». من شراء تصدر القائم الانتخابية بالرشوة و العملات الغير شرعية، بل و مكنتهم من الدخول في شراكة مع بعض صناعات القرار فتشكلت ما أصبح يعرف ب « العصابة » و هي فئة الفساد التي عملت في الخفاء على تعطيل و تغييب و وظيفة الدولة نتيجة تغلغلهم و تمكثهم من مؤسساتها الدستورية ومنها تحديدا البرلمان بغرفتيه، هذه الممارسات كان من نتائجها على مستوى هرم السلطة بروز مؤشرات الصراع بين مكونات ثقل النظام و هي قيادة الجيش و رئاسة الجمهورية ممثلة في شقيق الرئيس و مستشاره الشخصي. تجسدت سنة 2017 في إقالة رئيس الوزراء على حينه من الحكومة بعد ثلاثة أشهر فقط من توليه منصبه «هو رئيس الجمهورية الحالي». الذي دخل في صراع مع رموز الأليغارشية الجديدة الظهور القديمة المنبت فكان العزل مصيره من حيث المنصب

لكن هذا العزل عضد مكانته مع قيادة الأركان و التي ظهرت في شكلها الرمزي لاحقا في اعلاقة الصداقة البارزة مع قائد أركان الجيش على حينه.[13] وكذا من المؤشرات على بداية النهاية تكمن جزء منها في إقرارات التي أتخذت منتصف سنة 2016 حين بإعادة هيكلة الجهاز الأمني الداخلي و الخارجي و إلحاق بعض من فروع و مدرباته بمؤسسة قيادة الأركان للجيش و هي نتيجة لما سبقها أي بعد إقالة الفريق تفيق « محمد مدين » المدعو « رب الدزاير » في 13 سبتمبر/ 2015. من على رئاسة مديرية الأمن و الاستعلام و الذي كانت له السلطة المطلقة على جميع مكونات المجتمع التنظيمية السياسية ومنظمات المجتمع المدني و كذا الفروع النقابية للإتحاد العام للعمل، إقالة أرجعها هو شخصا أثناء محاكمته كونه كان أول مسئول قاد حملة واسعة ضد الفساد الذي استفحل في البلاد و مكن الأليغاشية من مفاصل الدولة. و آخر هذه المؤشرات جملة القرارات السياسية و الإجراءات الاقتصادية التي اتخذت سنة 2018 و التي كانت في صالح و منافع بالأساس الأليغارشية الجديدة على حساب مصلحة الاقتصاد الوطني و منها قرار طبع الأموال، هذه الفئة المنتفعة من عناصر أوليغاشية اللحظة كانت قد استفادت و انتفعت إلى حد الثمالة النقدية قبل هذا من قانون خصخصة الشركات العمومية التي بيعت بالدينار الرمزي لمجموعة من رجال الأعمال الجدد في الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و سنة 2005 نتج عن سياسة الخصخصة هذه ، تسريح مكثف للعمال و غلق عدد معتبر من المؤسسات العمومية التي حولت إلى مستودعات لنشاط رجال الأعمال الجدد كما كشفت عليه محكمات القرن الغير مسبوقة في تاريخ الجزائر و أخيرا خطيئة العهدة الخامسة 2018 للرئيس المغيب[14] و التي كانت بداية الترويج لها مع بداية شهر ديسمبر 2018 مما زاد في الاحتقان و الشعور بالإهانة الجماعية على مستوى الشعور الشعبي بالرغم من محاولة تأجيل الانتخابات الرئاسية و من ثم تمديد العهدة الرابعة للرئيس المغيب بحكم ظروفه الصحية لكن تم ترشيحه رسميا لعهدة خامسة في 18 جانفي 2019 ثم استدعاء الهيئة الناخبة فكان مما أدي طبيعيا الى تنشيط الفعل المفجر الذي تحول الى هبة شعبية عامة يوم 22 فبراير 2019.

الأحزاب السياسية و الهبة الشعبية، تاريخ تأثير و تأثير:

لأهمية هذا المحور الذي بدونه لا تكتمل الصورة حول هذا الحدث الغير مسبوق في التاريخ الاجتماعي و السياسي للجزائر لا بد من الإشارة بداية أن مصادره الأساس هي : المشاركة الفعلية الخاصة مسندة بالأدبيات الأصلية لفعاليات الهبة الشعبية و منها خاصة جملة الوثائق الصادرة عن كتلتي قوى التغيير و القطب الديمقراطي، في لابد من القول بداية أن التركيز سيكون على موقف كتلة الأحزاب على ثنائية إنمائها الأيديولوجي، معالجة مسألة هي الكتلة الحزبية يتطلب عودة تاريخية Historicalfeedback لإبراز باختصار جذور نضال هذه الأحزاب الطويل و المتعدد الأوجه و الذي يرجع في ما يخص البعض منها إلى السنوات الأولى من الاستقلال، نضال بدأ في شكل تدافع أيديولوجي ثم صراع مجموعات لينتقل إلى الصدام المسلح بين الفصائل الحزبية التي كانت مندمجة في جبهة التحرير الوطني ثم تحول إلى صراع ثنائية حزبية سنة 1963 بين جبهة القوى الاشتراكية و جبهة التحرير من التي كانت تركيبها تكون من مناضلي الأحزاب و الجمعيات المدنية التي كانت مندمجة معها أثناء ثورة التحرير لتكون الغلبة للقيادة العسكرية [15] و أجهزتها الأمنية التي أصبحت صاحبة القرار و التحكم في لعبة توازن المصالح المسندة بأيديولوجية الشرعية الثورية الأبوية التي عملت بشكل غير مدروس على تشكل و عي جماهير يغير ناضج تنقصه الفطنة بطبيعة الصراع بين عصب النظام القائم على تنازع الزعامات و أصحاب المصالح، نزاع تضارب المصالح تحوّل الى سلوكيات فساد معمم و مفرط خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1999 و 2019 خاصة، فساد

ساهمت في انتشاره و تعضّد مناكبه مخرجات التعددية الحزبية الزائفة المفرطة التي اعتمدت مع دستور التعددية مع بداية التسعينيات [15]، مخرجات حزبية يمكن تصنيف مواقفها من الهبة الشعبية إلى ثلاثة :

أحزاب المولاة : و هي صاحبة مشروع العهدة الخامسة و المتهممة بتكريس الاستبداد، نشر الفساد، وممارسة الإقصاء والتهميش المنهجين، إلى جانب رعاية التزوير الانتخابي، والسطو على القرار السياسي وشرعنة التحكم في مفاصل الدولة من طرف دوائر قوى فاسدة، إنها رباعية أحزاب السلطة أو ما سمة بأحزاب صورة « الكادر و الكاشير». الرئيس الإطار و الإطعام.

هي في ذات الوقت الأحزاب التي عصفت بتنظيماتها شعرات مسيرات الهبة الشعبية و منها شعار «افلن ديقاج». جهة التحرير أرحلي. و زجت بجل رموزها القيادية في السجون و ملاحقون قضائياً فساد خطيرة بل صدرت ضد البعض منهم أحكام قضائية ثقيلة وهو ما زاد من أمر هذه الأحزاب تعقيداً و تها كون الانتماء إليها أصبح عاراً على مناضليها، مرفوضة شعبياً نتيجة تمكن رجال المال الفاسد من التحكم في شأنها، و تسميتها الأكثر شيوعاً في الخطاب اليومي هي تسمية أحزاب «العهدة الخامسة» و هي تحديدا حزب جهة التحرير ، حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الجهة الشعبية، حزب أمل الجزائر «تاج».

أحزاب المعارضة التقليدية : هذه الكتلة الحزبية على اختلاف أحزاب تفرعاتها الأيديولوجية هي نتائج الإصلاحات الدستورية التي عرفتها الجزائر سنة 1989 و يعتبر جلها منة من طرف أجهزة النظام [16] ما عدي جهة القوى الاشتراكية. هنا تجدر الإشارة أننا لا نتطرق إلى أحزاب السلطة الفعلية التي أودعت ملفات تأسيسها أننا مسيرات الهبة الشعبية والتي تحتاج ظروف الإعلان عنها إلى ورقة منفصلة.

و يبقى التركيز على ثنائية أحزاب المعارضة، هذا الأخيرة عانت و لازال من سياسة التعطيل الإداري الممنهج لفعاليتها الميدانية خاصة في ما تعلق بمحاولة مسaire مطالب الهبة الشعبية إلى جانب معضلة الانشطارية الداخلية و الانقسامات بين زعاماتها الذي أخرجته الى العلن الهبة الشعبية إن كان على مستوى التنظيم الحزبي الواحد أو الكتلة الحزبية التي يمر كل تنظيم منها بأزمة انقسام حادة نتيجة التنازع على الزعامة بين قياداتها. هذه التنازع وصلت الى درجة الصدام المشخص استغل و أصبح هو الذي حددت مواقف الفواعل الشبابية من أحزاب المعارضة في جملتها، إنه صراع المشيخة الحزبية الذي تعاني منه جميعها بصرف النظر على الانتماء أيديولوجي لهاذ الحزب أو ذلك و طال خاصة الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية التي دخلت في مرحلة من التيه وتحول البعض منها إلى كيانات مجهريه نتيجة ضعف خطابها و عدم جديته إلى جانب صراعاتهم الداخلية و أصبح البعض من قياداتها يعمل و يخطط للاستحقاقات الانتخابية وفق منطق و إستراتيجية أساسها القرب والبعد من مراكز سلطة القرار الفعلية وليس على أساس الرهانات الأيديولوجية والسياسية المستقاة من مرجعية كل حزب، هذا الأمر تجلى عندما عين أحد نواب الكتلة الخضراء المنتمي لحركة البناء على رأس المجلس الشعبي الوطني، حدث اعتبرته الفصائل الحزبية ذات الوجهات الإسلامية دلالة على عدم فك الارتباط الذي تعرف به حركة البناء مع توجهات السلطة الفعلية و أكثرها انتخاب رئيس المجلس الشعبي عن حركة البناء أعتبر تأمر على الهبة الشعبية وطريقة

للعودة إلى ديمقراطية الواجهة. لأن انتخاب نائب حركة البناء لم يكن وفق المقاييس الانتخابية المعمول بها بحجة انتمائه إلى أقلية برلمانية تحالف «النهضة والعدالة والبناء»، لها في البرلمان 15 نائباً فقط، وبالتالي الفوز بهذا المنصب ما هو إلا منحة سياسية من طرف أحزاب المولاة صاحبة الأغلبية المرفوضة شعبياً، تنظيماً ورموزاً قيادية. أي أن السلطة الفعلية عادت لتمارس تقاليد ممارساتها السياسية نفسها مع شريك حزبي من التيار الإسلامي أقل وزناً من الناحية الشعبية والسياسية. انتخاب قاطعته حركة مجتمع السلم واعتبرت المجموعة البرلمانية لـ«حماس» لأنه تم بنفس الطريقة التي اتبعت لانتخاب الرئيس الجديد هي نفسها التي تم بها سحب الثقة من سابقه، وهي طريقة الإيعاز الفوقي الذي جاءت الهبة الشعبية للتخلص من رموزها، هذا الخلاف الحاد الذي بيّنه هذا الحدث الانتخابي، المؤثر في فاعلية مكونات كتلة الأحزاب الإسلامية، يرجع في حقيقة أمره، من الناحية الآنية وليس التاريخية إلى طبيعة «تهمة» علاقة هذه الأحزاب بالسلطة الفعلية، فإذا كانت هذه العلاقة واضحة الصلة في ما يخص حركة البناء في موقفها من الانتخابات الرئاسية المملغة، التي شاركت فيها التهمة أخطر وأوضح بالنسبة لحركة الإصلاح التي كانت تسعى للمشاركة و تأييد مسار العدة الخامسة، هذا التيه و التنزع الذي تعاني منها الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية زاد في حدة الرفض الشعبي لها عندما خرجت للعلن المبادرة التي قامت بها قيادة حركة مجتمع السلم و التي كانت تهدف إلى تأجيل الانتخابات الرئاسية بالاتفاق مع سعيد بوتفليقة شقيق الرئيس السابق والجنرال توفيق هذه اللقاء بررته ضمناً قيادة حركة حماس كونه تم بعلم أحد مكونات المعارضة ذات التوجهات الإسلامية و هي حركة العدالة والتنمية والذي فندته جملة و تفصيلاً و كان لهذه القضايا الخلافية مجتمعة تأثيراً مباشراً على استمرارية مسيرة كتلة فعاليات التغيير لنصرة خيار الشعب التي كانت تطمح مكوناتها بزيادة مقترح أرضية الخروج من أزمة النظام المستفحلة.

كتلة فعاليات قوى التغيير لنصرة خيار الشعب :

كانت تتكون تحديد : 1 جبهة العدالة والتنمية 2. طلائع الحريات 3. حزب الفجر الجديد 4. حزب اتحاد القوى الديمقراطية الاجتماعية 5. حركة البناء الوطني 6. حزب الحرية و العدالة 7. حركة النهضة 8. حركة حماس 9. جيل جديد 10. عهد 54. 11 حزب التجمع الوطني الجمهوري-«مرباح» الى جانب جملة من فواعل النخب الجامعية و النقابية المستقلة. و هي كتلة غير متجانسة من حيث الأولويات و الأهداف السياسية و تنقسم الى كتلتين من حيث التصنيف السياسي في ما يسمى بكتلة الأسلامو-وطنية الى جانب مجموعة من الوجوه الجامعية المستقلة ذا التوجهات الفكرية المتعددة والتي كان يجمعها الأيمان جميعاً بضرورة التغيير الجذري السلمي، لقاءها ألتشاورى الجامع الأول كان بتاريخ 20 فيفري 2019 أي بعد مدة وجيزة من المسيرة الحاشدة التي عرفتها مدينة خراطة التاريخية رفضاً لمشروع لعنة العهدة الخامسة وكانت هذه المسيرة من بين المحطات المفصلية في كسر جدار الخوف إلى جانب ما قام به شباب مدينة خنشلة بتاريخ عندما أزاخوا جدارية كانت معلقة على مقر بلدية.

هذا اللقاء ألتشاورى حدد في بيانه الأول المنبع الذي تستمد منه هذه المجموعة شرعية نشاطها، و المستمد تحديداً من أدبيات تراكم تجارب المعارضة مع اعتماد مبدأ الاستمرارية في المسيرات و التعاون بين مختلف الفاعلين الأساسيين المعارضين لرؤى سلطة الأمر الواقع.

هذه الكتلة السياسية اهتدت في اجتماعها الخامس بتاريخ 07 مارس 2019 إلى ضرورة عقد لقاء و طني جامع لتبني مشروع أرضية مشتركة للخروج من الأزمة و هي الوثيقة التي سميت لاحقاً ب«أرضية عين بنيان» التي ركزت في مقدمتها على أصول أسباب الأزمة الهيكلية و ملخصها :

الاستبداد، الفساد و النهب الممنهج لثروات البلاد، هذه الخصائص الثلاث، أوصلت ممارستها طيلة عشرين سنة إلى أزمة سياسية واقتصادية حادة و وضع اجتماعي كارثي إلى جانب الإضرار التي لحقت بالنسيج المجتمعي، المعرفي والسلوكي، من هنا نظر لمحاولة التمديد للعهد الرئاسية للرابعة كمنافسة لتمرير مشروع العهد الخامسة و كليهما من أجل المحافظة على النظام الشمولي و إبقاء رموز الفساد على رأس السلطة.

للخروج من هذا الحال حسب سلمية رؤى الأرضية المقترحة القيام بجملة من الإجراءات وفق الخطوات التالية :
ضرورة إستجابة السلطة الفعلية للمطالب التي رفعت أثناء مسيرات الهبة الشعبية و المتمثلة في المطالبة بانتهاج سياسة تقضي على الفساد السياسي والإجرام الاقتصادي والمالي.

إستبدال سياسة النظام المصادرة للحريات وممارسة الإقصاء و التهميش الممنهج.
الخروج من ممارسات التزوير الانتخابي الواسع الذي تقوم وتشرّف عليه دوائر وقوى بيروقراطية فاسدة.
الخروج من سياسة تفكيك و تعطيل المؤسسات الدستورية.

إنتهاج نموذج للتنمية يخرج البلاد من سياسة الاقتصاد الريعي الذي بُني على عائدات المحروقات.
إنتهاج سياسية واضحة المعالم للخروج من الأزمة الاجتماعية و الأخلاقية الناتجة عن التفكيك الممنهج للنسيج الاجتماعي بالاعتماد على المبادئ التطبيقية التالية :

إعتبار بيان أول نوفمبر 1954 هو المرجعية الموحّدة في إقامة الدولة الجزائرية.
الانتخابات القانونية الحرة والنزيهة هي السبيل الوحيد للوصول إلى السلطة والتناوب عليها.
نبذ كل أشكال العنف في الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها.
رفض كل أشكال الاستبداد والتسلط المطلق.

احترام الحقوق والحريات كما نصت عليها قوانين الجمهورية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
احترام التعددية الحزبية والنقابية وحرية العمل الجمعي.

حرية الإعلام العمومي والخاص مع تكريس مبدأ الحق في الوصول إلى المعلومة.
الجيش الوطني الشعبي كمؤسسة دستورية تتمثل مهامها الدائمة في المحافظة على الاستقلال الوطني.
تعديل قانون الانتخابات، وقانون الإعلام في بنوده المتعلقة بالانتخابات.

التوافق على لجنة وطنية من ذوي الأهلية القانونية والخبرة الانتخابية لوضع قانون الهيئة الوطنية المستقلة للتنظيم والإشراف على الانتخابات.

التوافق على فترة قصيرة مدتها ستة (06) أشهر، تفضي إلى انتخابات حرة وتعددية.

تحرير المجال السياسي والإعلامي.

وقف المضايقات والتهديدات القضائية ضد المواطنين ومناضلي الأحزاب السياسية، النقابيين، ومناضلي حقوق الإنسان، والصحفيين ومنظماتهم الحزبية و الجمعية.

ثانيا أن يكون التفاوض يهدف إلى :

الإقرار بتنظيم فترة انتقالية تجمع بين الوسائل السياسية للتعبير عن السيادة الحقيقية للشعب وبناء دولة ديمقراطية من أساسها : استقلال العدالة- الفصل والتوازن بين السلطات - عدم استخدام الدين، التراث ورموز الأمة لأغراض سياسية- المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة- عدم استخدام العنف للوصول وممارسة السلطة- الحق في تكوين الجمعيات وحق التنظيم النقابي- حق الاجتماع والتنظيم والتظاهر- ضمان الدولة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للمواطنين تكريس الحريات الفردية والجماعية والنقابية، - احترام جميع التعدديات في كل أبعادها. المبادئ المذكورة أعلاه، أخذت نظريا بتاريخ 9 سبتمبر 2019 طابع العقد السياسي من أجل انتقال ديمقراطي بين مكونات هذا القطب و عنوان هذا العقد هو : الاتفاقية الوطنية لقوى البديل الديمقراطي من اجل العقد السياسي للانتقال الديمقراطي والمسار التأسيسي السيد ومن ملزماته :

الدعم والتضامن مع حركات النضال الاجتماعية والنقابية المعارضة لخيارات النظام وتوجهاته الاقتصادية والاجتماعية.

رفض أجندة الانتخابات الرئاسية المطروحة من قبل السلطة على حين تاريخه مع الشديد على : الوقوف بصلاية مع مطلب التغيير نحو دولة الحق والقانون القائمة على الشرعية الديمقراطية المرتكزة على سيادة الشعب.

الدخول الضروري والفوري في مرحلة انتقالية ديمقراطية تدار بها الدولة عبر مسار تأسيسي سيد.

المطالبة ببناء قضاء مستقل، كالألية أساسية لتكريس دولة الحق والقانون.

تكييف القوانين والمؤسسات والدولة برمتها مع متطلبات السيادة الشعبية مع التأكيد على :

الوحدة و السيادة الوطنية و رفض كل اشكال التدخل الأجنبي.

ساندة جميع الحريات الفردية والجماعية بما فيها الحريات النقابية و الحق في الاضراب، التعبير، التنظيم، التظاهر.

إحترام حقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية المكرسة لها.

المساواة في الحقوق بين المواطنين لاسيما بين الرجل والمرأة أمام القانون و إلغاء كل القوانين التي تركز التمييز.

عدم توظيف الدين، التراث ورموز الامة لأغراض سياسية.

عدم إستعمال العنف بمختلف أشكاله للوصول وممارسة السلطة والبقاء فيها، والتداول السلمي عليها.

تم التأكيد على هذه عليها في الوثيقة التي أعتد بمناسبة عقد الجلسات الوطنية للبدل الديمقراطي يوم 25 جانفي 2020 و جسدتها من ناحية صلابة الموقف النظري برفضها لنتائج الانتخابات الرئسية التي جرت بتاريخ 12/12/2019 والتي رأت فيها هذا الكتلة مجرد إعادة رسكلة للنظام برموزه كما جاء في النداء الذي أصدرته و قعت عليه ستة أحزاب رئيسية نذكر منها جبهة القوى الاشتراكية، الحركة الديمقراطية الاجتماعية، حزب العمال، حزب العمال الاشتراكي، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الاتحاد من أجل التغيير والتقدم، الى جانب جملة من منظمات المجتمع المدني والمنظمات النقابية المستقلة مثل : الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد، الكونفدرالية العامة المستقلة للعمال الجزائريين، النقابة الوطنية المستقلة لعمال الإدارة العمومية، النقابة الوطنية لعمال التربية والتكوين، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، مجموعة أصدقاء البيان، مجموعة الأساتذة الأطباء «بروفيسور»، مجموعة المحامين من أجل التغيير والكرامة، حركة ابتكار بالإضافة الى توقيع أكثر من مائة شخصية أكاديمية، هذه الكتلة بصنفها التنظيمي و الأكاديمي المتعدد الاختصاص اعتبرت الإنتخابات السالفة الذكر ما هي إلا محاولة من طرف سلطة الأمر الواقع لإكمال انقلاب حقيقي مستغلة الهبة الشعبية التي أطاحت بالرئيس المغيب و توظيف شعرائها لصالحها مع شراء صمت القوى الخارجية باعتماد مجموعة من القوانين الاقتصادية تمس بالسيادة الوطنية و منها تحديدا قانون المحروقات الذي تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الفاقد للشرعية القانونية و الشعبية.

الخاتمة

الوعي المسئول و وهم عدم التأطير

الهيئة الشعبية التي حاورنا قضاياها في محاور ست، تم التأكيد على استمرارية مسيرتها في الجمعة الثالثة ما بعد الخمسين و التي رفع فيها شعار له دلالة صلابة الموقف من أجل تحقيق مطالب الشعبية الهادفة إلى بناء الجزائر الجديدة ، نص هذا الشعار : « عام و حنا خارجين و مراناش حابسين » أي بعد سنة لن نتوقف. هذا الموقف الصلب تم التحفظ نتيجة الوضع المستجد و الناتج عن ظهور انتشار وباء الجائحة، بداية التحفظ صدر عن مجموعة البديل الديمقراطي التي دعت بتاريخ 25 مارس 2020 إلى ضرورة الحذر و اعتماد أساليب سلمية تناسب و الوضع المستجد عكس ما ذهبت إليه بعض من قيادات التيارات ذات التوجهات الإسلامية التي عاكست بوادر حالة الوعي المستجدو المسئول، و عي جسده الشعار الذي رفع في الجمعة السادسة بعد الخمسين و نصه : « توقيف المسيرات للحماية ضد انتشار الكورونا النظام لا يحمينا، الحرك ديالنا و نديروا راينا » بمعنى نحن أصحاب الرأي و القرار، هذا الموقف المسئول أبدته شخصيات مناضلة و بعض من تنظيمات المجتمع المدني بتاريخ 13 / مارس 2020 شعار وعضدته بالمساندة المعنوية و الرأي العلمي مجموعة من أطباء و صيادلة الحراك و التي دعت إلى ضرورة تجنب التجمعات و المظاهرات و تعليق المسيرات الشعبية و تفادي كل أماكن الاكتظاظ، هذه الدعوة ساندتها دعوة الفعاليات الطلابية التي أكدت في البيان بتاريخ 17 مارس 2020 التزامها بموقفها الثابت من مطالب الهيئة الشعبية و في ذات الوقت دعت بمسئولية أخلاقية عالية تعليق المشاركة في مسيرات الجمعة و الثلاثاء و كانت الدعوة على تعدد أطرافها اعتماد أساليب مبتكرة للنضال مرحليا حماية للأنفس و تغليباً للمصلحة الوطنية و من ثم إقامة الحجّة على السلطة و قطع الطريق على الحملة التي تحاول تحميل الهيئة الشعبية مسؤولية انتشار و وباء الجائحة إنه الوعي المسئول المفند للرأي القائل أن مسيرات الجمعة لا راعي لها و أن الهيئة الشعبية تنقصها القيادة التوجيهية.

المراجع

1. بارتلومي نوفوتارسكي، كيفية بناء الديمقراطيات الجديدة و كيفية حمايتها من التآكل و الانحراف حوار وارسو للديمقراطية 2012. صص 3-4.
http://www.ue.wroc.pl/p/wydzialy/ne/nawotarski/KSI_KA_TUNIS.pdf
2. بوحنية قوي "أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية، قراءة نقدية" في: علي خليفة الكواري [واخرون] مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الحال في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2011، ص319.
3. الزبير عروس (حوار)، "الهيئة الشعبية في الجزائر: الخلفيات والوقائع والآفاق"، أجرى الحوار: فارس أبي صعب، المستقبل العربي، العدد 486 ((أب/ أغسطس 2019))، ص 11 – 23.
4. الزبير عروس، "مستقبل الإصلاح في الجزائر"، في: أحمد يوسف أحمد [وأخرون]، مستقبل التغيير في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 867 – 888.
5. عبد الإله بلقزيز، يوسف الصواني الثورة و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، نحو خطة طريق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة: الأولى/ 2012.
6. علي هارون: خيبة الإنطلاق أو فتنة صيف 1962 ترجمة الصادق عماري، دار القصة للنشر الجزائر، 2012.
7. العياشي عنصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، الأبعاد و الدلالات، الجزائر نيوز ففيري 2011.
8. العياشي عنصر، الربيع العربي- في الذكرى الخامسة لاختطافه،
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=504047>
9. كيت ناش، السوسيولوجية المعاصرة، ترجمة جيدر حاج إسماعيل صص 207-209، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت 2013.

10. La jeunesse algérienne Vécu, représentations et aspirations N.A.Benhaddad – K.Boucherf N.E.Hammouda – H.Souaber (eds) CREAD – Alger 2018
11. Naoufel Brahimi El-Mili Histoire secrète de la chute de Bouteflika l'Archipel 2020.
12. Philippe Lucas et Jean-Claude Vatin L'Algérie des anthropologues.Éditeur - La Découverte(F.Maspéro) 1982